العرب
الثلاثاء 2021/06/01
السنة 44 العدد 12076

الأزمة المالية تجبر شركة الطيران اللبنانية على بيع التذاكر بالدولار

بيروت - انضمت شركة الطيران اللبنانية الحكومية إلى قائمة طويلة من الكيانات المملوكة للدولة التي تضررت من الأزمة المالية التي تعاني منها البلاد، وبدأت في وضع خطط جديدة للتأقلم مع الأوضاع التي تزداد سوءا يوما بعد يوم.

وفي محاولة من أجل إبقاء الخطوط اللبنانية على مسار النشاط عند الحد الأدنى، اتخذ مجلس الإدارة قرارا يقضي باقتصار بيع التذاكر بالدولار بداية من الثلاثاء، في خطوة ستجعل التذاكر أغلى ثمنا وقد تؤدي إلى نتائج عكسية.

محمد الحوت
الخطوة ضرورية لضمان السلامة المالية لشركة ميدل إيست

وقال محمد الحوت رئيس مجلس إدارة الشركة لوكالة رويترز إن "شركة طيران الشرق الأوسط (ميدل إيست) ستطلب دفع ثمن التذاكر بالدولار استنادا إلى أحدث سعر صرف يحدده مصرف لبنان المركزي وذلك اعتبارا من أول يونيو".

وأضاف الحوت أن "الخطوة ضرورية لضمان السلامة المالية لشركة الطيران الوطنية التي يملك مصرف لبنان المركزي غالبية أسهمها ولا تدخل في دوامة التعثر".

والتغيير الذي سوف يُطبق فقط على التذاكر التي تُشترى داخل لبنان، وهو ما يعني أن سعر التذاكر لن يستند بعد الآن إلى سعر صرف أدنى ومحكوم للدولار.

ومن المتوقع أن يكون سعر التذاكر التي تُشترى داخل لبنان مستندا إلى السعر القياسي للمركزي الذي أعلن عنه الشهر الماضي والبالغ حاليا 12 ألف ليرة لبنانية مقابل الدولار، وهو سعر أقرب إلى سعر السوق غير الرسمية من سعر رسمي يبلغ نحو 3900 ليرة لبنانية لأصحاب الحسابات الدولارية في البلاد.

وقيّدت السلطات اللبنانية عمليات سحب الدولار، مع استثناءات قليلة وفقا لسعر الصرف ذاك، مقللة فعليا قيمة تلك الودائع لأن سعر الدولار حاليا في السوق غير الرسمية يزيد على 12800 ليرة.

وكان شراء تذاكر الطيران وسيلة تُمكن المواطنين من السحب من حساباتهم الدولارية من البنوك المحلية.

وقبل الأزمة الاقتصادية في لبنان، التي منعت المودعين فعليا من الوصول إلى حساباتهم الدولارية في أواخر 2019، بلغ سعر صرف الليرة المستخدم على نطاق واسع 1500 مقابل الدولار.

وقال الحوت إن "شركة الطيران الوطنية، مثل شركات طيران أخرى، تضررت بشدة من جائحة فايروس كورونا وشهدت تراجعا حادا في الإيرادات".

ورغم أنه لم يخض في تفاصيل أكثر، إلا أنه أكد أن شركة طيران الشرق الأوسط، التي تشغل حوالي 2300 موظف، "ستستمر في تسجيل خسائر" هذا العام.

وكانت الخطوط الجوية اللبنانية قد اتخذت خطوة مماثلة في شهر فبراير 2020، ولكن سرعان ما ألغت القرار بعد ضغوط وانتقادات تعرضت لها الشركة في ظل انهيار اقتصادي وأزمة سيولة حادة.

ومنذ تفجر الأزمة في أكتوبر 2019، ظلت شركات السياحة والسفر تطلب الدفع بالدولار أو بالليرة بحسب سعر الصرف في السوق الموازية، مما دفع الزبائن إلى التوجه إلى مكاتب شركة طيران الشرق الأوسط مباشرة لشراء تذاكرهم.

وتعاني ميدل إيست التي تقول إنها كانت تحقق الأرباح في السابق من تراجع ملحوظ في نشاطها بسبب الظروف المالية للبلاد وهو ما انسحب على أوضاع الموظفين.

جهود مضنية بحثا عن مخرج

مؤشرات النمو تنشر الأوهام حول حقيقة الاقتصاد التركي

النمو مدفوع أساسا بالاستهلاك المدعوم بالإنفاق الحكومي والقروض

انتعاش لا يعكس الواقع

رأى خبراء أن الارتفاع المثير للجدل في مؤشرات نمو اقتصاد تركيا منذ بداية العام الحالي يدحض تفاؤل أنقرة حول حقيقة الوضع، ورغم أن أداء مجمل الاقتصاد كان أفضل من معظم اقتصادات الأسواق الناشئة، إلا أنه يعطي صورة "وردية" غير واقعية كونه كان مدفوعا بالاستهلاك المدعوم بالإنفاق الحكومي.

أنقرة - شكّك اقتصاديون في قدرة الاقتصاد التركي على التماسك في ما تبقى من العام الجاري، بعد أن أعلن وزير المالية لطفي ألوان الاثنين أن النمو بلغ حوالي 7 في المئة بنهاية الربع الأول من 2021.

ويقول محللون إنه رغم أن الاقتصاد التركي استمر في النمو بوتيرة قوية حتى الآن وتفوق على اقتصادات مجموعة العشرين باستثناء الصين بعد قيود الإغلاق بسبب الجائحة، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن الأتراك يزدادون ثراء وأنه لا يعكس نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة.

ويبدو أن هذا النمو تعزز من خلال الاستهلاك القوي على خلفية الدفع الائتماني الذي قادته الحكومة في العام الماضي، وهو التوسع الذي جاء على حساب استقرار الأسعار والعملة المحلية التي تراجعت قيمتها الأسبوع الماضي أمام سعر صرف الدولار.

وسبق أن توقع خبراء اقتصاديون شاركوا في استطلاعات مختلفة أجراها عدد من الشركات في تركيا والولايات المتحدة وبريطانيا، أن يبلغ نمو الاقتصاد التركي خلال الربع الأول من العام الجاري 6.4 في المئة.

> 7
> في المئة نمو الاقتصاد التركي في الربع الأول من 2020 قياسا بنحو 1.8 في المئة بنهاية 2020

واختتم الاقتصاد التركي العام الماضي بانكماش في النمو الاقتصادي بلغت نسبته 1.8 في المئة، وذلك بالرغم من تحديات جائحة كورونا.

وتمر تركيا بأزمة اقتصادية حادة منذ العام 2016 لاسيما ارتفاع نسب التضخم وتراجع قيمة الليرة، وسط تأكيد خبراء اقتصاديين أن هذه المشكلات تعود إلى سوء إدارة الأزمات. وأضحت البلاد مصنفة عند مستوى مرتفع المخاطر من جانب وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الرئيسية.

ونسبت وكالة بلومبرغ إلى إينفر إركان، كبير الاقتصاديين في شركة تيرا ياتيريم، قوله إن هناك "وهم بشأن سعر الصرف" في بيانات النمو الاقتصادي في تركيا.

وفي إشارة إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار انخفض بنسبة 40 في المئة تقريبا منذ العام 2013 إلى حوالي 7700 دولار العام الماضي، قال إركان إن "النموذج الاقتصادي التركي غير مستدام لأن النمو مدفوع أساسا بالاستهلاك المدعوم بالإنفاق الحكومي وحملات القروض".

وأضاف "يأتي هذا على حساب الليرة واستقرار الأسعار". ولذلك يرى خبراء أنه على أنقرة إحداث تغيير كبير في السياسة النقدية لكسر انخفاض سعر صرف الليرة، نظرا لأن تركيا من بين اقتصادات الأسواق الناشئة الأكثر ضعفا في العالم.

ودفعت الحكومة البنوك المحلية إلى زيادة الإقراض لمساعدة الشركات والمستهلكين على تجاوز حالة الطوارئ بسبب أزمة كوفيد – 19 العام الماضي.

واقترن ازدهار الائتمان بدورة تسهيلات محملة مسبقا ساعدت على تمهيد الاقتصاد، وأدى هذا النمو إلى إضعاف العملة بنسبة 20 في المئة العام الماضي وأبقى التضخم الرئيسي في خانة العشرات.

وتشير التقديرات الرسمية إلى انخفاض حجم الاقتصاد التركي إلى حوالي 717 مليار دولار العام الماضي مقارنة مع نحو 760.8 مليار دولار في العام السابق.

إينفر إركان
ارتفاع النمو يأتي على حساب الليرة واستقرار الأسعار

وخسرت العملة كذلك 10 في المئة مقابل الدولار في الربع الأول من العام الحالي، خاصة بعد أن أقال الرئيس رجب طيب أردوغان محافظ البنك المركزي الصقوري السابق ناجي إقبال في مارس 2021.

وأدى قرار إقالة إقبال، الذي سعى إلى استعادة مصداقية البنك المركزي، إلى انعكاس سريع لحماس المستثمرين، مما أدى إلى تراجع الأسواق التركية.

وتكشف البيانات الرسمية عن حجم التحدي الذي يواجهه محافظ البنك المركزي الجديد شهاب كافجي أوغلو بينما يتطلع إلى استعادة استقرار الأسعار دون تهدئة الاقتصاد قبل الانتخابات العامة في عام 2023.

وتعهد كافجي أوغلو باستمرار السياسة بعد تعيينه وأبقى سعر الفائدة القياسي دون تغيير عند 19 في المئة للاجتماع الثاني هذا الشهر، قائلا إن "وتيرة مكاسب الأسعار قد بلغت ذروتها في أبريل 2021 بينما تسارع تضخم المستهلك للشهر السابع إلى 17.1 في الشهر ذاته".

وكانت سياسة صهر أردوغان الاقتصادية والمالية قد واجهت انتقادات مستمرة من قبل المعارضة التركية، حيث تعالت الأصوات التي تتهمه بالفشل في تحسين الوضع الاقتصادي التركي.

وسبق أن اعترف أردوغان بأن بلاده قد تواجه مشكلات اقتصادية، لكنّه يعمل دوما على تبرئة نفسه من أي مسؤولية في ما وصل إليه حال الاقتصاد، والتأكيد على أنّ أساس المشكلات كان محافظ البنك المركزي السابق.

وحصر أردوغان المشكلات والأخطاء في إقبال، بقوله إن "سوء الإدارة دفع إلى الانهيار السابق والحالي".

ويرى خبراء أن السياسة النقدية التي يسعى الرئيس التركي لفرضها تقوم دوما على التناقضات ما تسبب في أزمة قاسية لليرة، كما أنه يحاول تحميل سياسات البنك المركزي مسؤولية التدهور الاقتصادي، دون أن يمتلك جرأة الاعتراف بأخطائه، وأنّ سياساته الاقتصادية البعيدة عن الموضوعية ومنطق الأسواق هي التي أدّت إلى الانهيار والركود.

السودان يعجز عن إيقاف التدهور السريع لصناعة الألبان

قوّضت الأزمات المالية في السودان خطط الحكومة الانتقالية من أجل النهوض بصناعة الألبان التي تشكو من تحديات لا حصر لها وسط تعالي أصوات المنتجين محذّرين من عدم استمرارية هذا القطاع الحيوي بسبب ارتفاع التكاليف، وهو ما أدى إلى تكبده خسائر قد تؤدي إلى دخوله في ركود إجباري.

الخرطوم - تواجه صناعة الألبان في السودان صعوبات كثيرة أدت إلى تصاعد الغضب في أوساط القطاع نتيجة التركة الثقيلة لفشل الحكومات السابقة في إصلاح دواليب هذا المجال المهم.

ويعتقد خبراء اقتصاد أنه في ظل الوضع القائم من الضروري تذليل كافة العراقيل والعقبات وإيقاف الجبايات وتبسيط الإجراءات المقيدة التي وقفت حائلا ولسنوات طويلة أمام المنتجين من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في مرحلة أولى ثم القيام بالتصدير لاحقا.

وأعلنت غرفة الألبان باتحاد غرف الزراعة والإنتاج الحيواني عن فشل كل المحاولات والتحركات التي قادتها مع وزارة الثروة الحيوانية والزراعة والغابات لإيقاف التدهور المريع لقطاع الألبان واللحاق بتمكينه بالحد الأدنى من الخسائر لمواصلة الإنتاج والمحافظة على الأبقار المنتجة واستمرار تشغيل العمالة.

وانتقدت الغرفة تجاهل السلطات والجهات المعنية إنقاذ القطاع وعدم تدخل الحكومة الانتقالية لمعالجة مشاكل القطاع رغم أهميته الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية.

ونسبت وكالة الأنباء السودانية الرسمية إلى رئيس الغرفة محمد عثمان كردي قوله إن "القطاع ظل في حالة تدهور سريع ومريع منذ العام 2016 إلا أنه وفي الأشهر الثلاثة الأخيرة تفاقمت حالة التدهور ومشاكله المتعددة في ظل فشل جميع الجهود لمعالجة الوضع".

وتعاني البلاد من أزمات متراكمة انسحبت على توفير الخبز والطحين والوقود وغاز الطهي نتيجة الارتفاع القياسي لسعر الدولار مقابل الجنيه في الأسواق الموازية.

وأشار رئيس الغرفة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بالقطاع بنسبة أكثر من 60 في المئة مع زيادة طفيفة في أسعار منتجات الألبان، والتي لا يمكن من خلالها للمنتجين والشركات تحقيق عوائد في ظل انهيار العملة بعد أن بلغ سعر صرف الدولار قرابة 400 جنيها.

وأوضح أن أسعار الأعلاف والأسمدة ارتفعت بشكل جنوبي، وعلى سبيل المثال قفز سعر العلف المركز من 90 ألف جنيه (216 دولارا) إلى 130 ألف جنيه (312 دولارا).

وإلى جانب ذلك يظهر الانعدام التام لعصب الإنتاج بالقطاع ممثلاً في المحروقات والمتوفر بالسوق السوداء بواقع 65 و70 ألف جنيه (156 و168 دولارا) للبرميل.

وجدد كردي التأكيد على خروج كافة المنتجين الحقيقيين للألبان من أصحاب المزارع التي تلتزم بالإنتاج الصحي وفق الاشتراطات والمواصفات الصحية لسلعة اللبن من سوق الألبان واتجاههم لبيع الأبقار المنتجة لتفادي المزيد من الخسائر وتسريح العمالة المباشرة وتوقف عمل العمالة الغير مباشرة.

الأزمة تتسع رغم محاولات الإنقاذ

والعام الماضي كانت أزمة الألبان قد فرضت على الحكومة الدخول في معركة معقدة بعد اضطرابات واسعة نتيجة نقص منتجات الألبان في السوق المحلية، والذي أدى إلى تصاعد الغضب في الأوساط الشعبية بسبب ارتفاع الأسعار.

وفي مسعى لردم الفجوة في هذا القطاع الحيوي بعد سنوات من العقوبات الأميركية، بدأت الخرطوم في اتباع سياسة مرنة تهدف إلى تعزيز القطاع عبر بناء مصنعين جديدين للألبان وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

وكانت الفاو قد أعلنت في فبراير 2020 عن الانطلاق في استكمال أعمال تشييد مصنعي الألبان بمحلية ريفي خشم القربة.

وتهدف المنظمة من خلال إشراك المنتجين إلى اكتساب العمال المزيد من الخبرات للأعمال الفنية مثل الحدادة والكهرباء إلى جانب العمل المحاسبي والعمل على الآلات المخصصة للمصنع حتى تتحقق استدامة المشروع تدريجيا عبر آليات المتابعة المجتمعية.

ولكن البيروقراطية والإشكاليات المتراكمة منعت جهود التعاون ولم تفض إلى إبرام اتفاقية قانونية ملزمة للمنتجين والشركات المنفذة للمشروع، وهي شركة دال الهندسية وبرمير فود بجانب شركة دانفوديو لإكمال تشييد المباني الإضافية لمصنعي الألبان.

وتشير المواصفات الفنية للمشروعين إلى أنهما سيعملان بطاقة تشغيلية تصل إلى إنتاج حوالي 15 ألف لتر يوميا من الألبان ومشتقاتها، منها 10 آلاف في مصنع القربة و5 آلاف في مصنع القرية 26 في ولاية كسلا، على أن يخدم كل مصنع حوالي مئتي منتج.

ووجّه المستثمرون السودانيون خلال الأشهر القليلة الماضية أنظارهم إلى صناعة الألبان واللحوم بعد أن فقدت بريقها في السنوات الماضية بفعل الأزمات الاقتصادية التي خلفها نظام الرئيس المخلوع عمر البشير.

وهناك طموحات بدت تتضح لجذب المغتربين إلى هذا القطاع، ومن بينهم رجل الأعمال أحمد التيجاني وهو المدير التنفيذي لشركة الروابي للألبان والتي تتخذ من دبي مقرا لها.

> 60
> في المئة نسبة الزيادة في تكاليف الإنتاج قياسا بما كانت عليه قبل سنوات قليلة

ولدى السودان مقومات حيوانية تعد الأكبر في المنطقة العربية بواقع 102 مليون رأس من الماشية، تتحرك في مراع طبيعية تُقدر مساحتها بنحو 118 مليون فدان، فضلا عن معدل أمطار سنوي يزيد عن 400 مليار متر مكعب.

ورغم كل المحاولات لجذب الاستثمارات في القطاع، إلا أن الخرطوم عجزت عن الاستفادة من الأموال المتدفقة إليها وزيادة احتياطاتها النقدية من العملة الصعبة التي تعد من بين الأضعف عربيا بواقع مليار دولار، بحسب صندوق النقد الدولي.